بيـان صحفي

جنيف: الشبكة السورية لحقوق الإنسان تشارك في حدث جانبي عالي المستوى في مقر مجلس حقوق الإنسان عن قضية المعتقلين والتعذيب في سوريا

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الثلاثاء 3 آذار 2020

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

جنيف 24/ شباط/ 2020: ساهمت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بالتنسيق والتعاون مع منظمة هيومان رايتس ووتش في تنظيم حدث جانبي رفيع المستوى في مقر الأمم المتحدة في جنيف تحت عنوان "المعتقلون والتعذيب في سوريا – DETAINEES AND TORTURE IN SYRIA" ضمن افتتاحيات الاجتماع الثالث والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، وبرعاية كل من الدنمارك والسويد وبلجيكا وكندا وليختنشتاين وهولندا وفنلندا، وبمشاركة خمسة وزراء خارجية لكل من الدنمارك والسويد وبلجيكا وليختنشتاين وفنلندا، وبحضور عدد كبير من بعثات الدول، والمنظمات الدولية ومبعوثي دول عدة أخرى.

وبشكل عام فقد أشارت كلمات السادة الوزراء إلى خطورة التعذيب واستمراريته في مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، وأكدت على ضرورة المحاسبة عن انتهاكات التعذيب الواسعة هذه بحق المعتقلين، وطالبت معظم الكلمات بضرورة إتاحة وصول غير مشروط إلى مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري كافة، كما نوَّه عدد من السادة الوزراء إلى خطورة الوضع الإنساني في إدلب.

كما تحدثت الناجية من الاعتقال والتعذيب الأستاذة سمية العلبي عما شاهدته ومرت به من عمليات تعذيب مارستها قوات النظام السوري وأجهزته الأمنية بحقها.

وافتتح السيد "فضل عبد الغني" مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان كلمته بالتذكير بما يحصل في شمال غرب سوريا مُشيراً إلى سؤال جوهري وهو لماذا يغادر 95 % من الأهالي في المناطق التي تتقدم إليها قوات النظام السوري والميليشيات الإيرانية تاركين خلفهم منازلهم ومتاجرهم متجهين إلى العراء والخيام على الرغم من البرد القارس، ولماذا لا يعودون إليها بعد أن تتم السيطرة لصالح قوات النظام السوري؟ موضحاً أن اللاجئين والنازحين الذين يعودون إلى مناطق سيطرة النظام السوري يواجهون عمليات اعتقال وإخفاء قسري وتعذيب وتجنيد إجباري ضمن صفوف قوات النظام السوري. وهذا ما يُبينه تقرير سابق صادر عن الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

وعودة إلى قضية التعذيب أكد عبد الغني أنَّ عمليات الاعتقال لا تزال مستمرة في سوريا، وبحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإن هناك ما لا يقل عن 129973 شخصاً لا يزالون قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري لدى قوات النظام السوري منذ اندلاع الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار/ 2011 حتى كانون الأول/ 2019. بينما تشير تقديرات الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أن قرابة 1.2 مليون مواطن سوري على الأقل قد مروا بتجربة الاعتقال، وبحسب عبد الغني فإن أطراف النزاع كافة قد مارست التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة لها، وقد صنفت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقرير لها أنماط التعذيب ضمن ثمانية محاور رئيسة يتفرع عن كل منها أساليب ثانوية عدة بما يشكل في مجموعه 80 أسلوب تعذيب متبع في مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، وأكَّد عبد الغني أنَّ المعتقل قد يتعرَّض إلى أساليب تعذيب متنوعة ومتعددة خلال جلسة تعذيب واحدة. وأضاف أنَّ ما لا يقل 14183 شخصاً قد وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتلهم بسبب التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري منذ آذار/ 2011 حتى 31/ كانون الثاني/ 2020. ولا تزال الوفيات في أثناء الاحتجاز تحدث بسرّية شبه كاملة ولا يقوم النظام السوري بتسليم أية جثة، ولا يزال مصير عشرات آلاف الجثث مجهولاً.

وعلى الرغم من أن سوريا قد صادقت على اتفاقية مناهضة التعذيب في عام 2004 فقد بلغت ممارسات النظام السوري لجريمة التعذيب مستوى الجرائم ضدَّ الإنسانية فقد مورست بحق عشرات آلاف السوريين وبشكل منهجي، ووصلت حدَّ الإبادة، وعرض عبد الغني على الشاشة صوراً رسمتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان تُجسِّد وضعيات التعذيب الممارسة بحق المعتقلين.

ولفتَ عبد الغني إلى أنَّ مراسيم العفو التي يصدرها النظام السوري عبارة عن عفو وهمي يستهدف من تريد السلطة الإفراج عنهم حصراً، وأن عمليات الاعتقال لا تزال مستمرة بعد مرسوم العفو الأخير الصادر منتصف أيلول المنصرم 2019، فقد وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 442 حالة اعتقال، وما لا يقل عن 93 حالة وفاة بسبب التعذيب منذ منتصف أيلول/ 2019 حتى 31/ كانون الثاني/ 2020.

أوصى عبد الغني بضرورة وصول المنظمات الدولية غير المشروط إلى مراكز الاحتجاز كافة في سوريا، وقال "**إن من حق الشعب السوري على بقية دول العالم التي صادقت على اتفاقيات جنيف وعلى اتفاقية مناهضة التعذيب أن تساعده بأن تكفل له أن يحترم النظام السوري تنفيذ اتفاقيات جنيف**"، وطالب الدول الأطراف في اتفاقية مناهضة التعذيب باتخاذ ما يلزم من إجراءات لإقامة ولايتها القضائية على مرتكبي جرائم التعذيب، وبذل كل الجهود المادية والأمنية في سبيل ذلك.

وأوصى عبد الغني المفوضية السامية لحقوق الإنسان بإصدار تقارير وبيانات إدانة متكررة عن هذه القضية الحساسة، كما طالب بعقد جلسة خاصة في مجلس حقوق الإنسان لمناقشة جرائم التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري كونها وصلت حداً من البشاعة لم يعرفه العصر الحديث، وأكد على ضرورة توقف النظام السوري عن انتهاك الدستور السوري والقانون الدولي وإهانة الدولة السورية.

وكانت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قد أصدرت تقارير عديدة عن هذا الموضوع الخطير، وشاركت في فعاليات دولية عدة في هذا الخصوص، ويأتي هذا الحدث الرفيع المستوى كرسالة واضحة عن مركزية وأهمية قضية التعذيب وتسليطاً للضوء على الأوضاع الكارثية التي يعانيها المعتقلون، ومتابعة لضرورة تحقيق تقدُّم في هذه القضية الحساسة، وتأكيداً دولياً على مسار المحاسبة ومنع الإفلات من العقاب.

وفيما يلي نص الكلمة كاملة:

جنيف: الكلمة التي ألقاها فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان في حدث عالي المستوى في مقر مجلس حقوق الإنسان عن قضية المعتقلين والتعذيب في سوريا

شكراً جزيلاً على الدعوة الكريمة، شكراً للمنظمين وللحضور الكريم.

قبل أن أبدأ حديثي حول هذا الموضوع المهم أود أن أشير إلى ما يحصل في شمال غرب سوريا، وهناك نقطتان جوهرتان:
الأولى: لماذا يهرب أزيد من 95 % من أهالي المدن والبلدات ويتركون منازلهم ومحلاتهم عندما تتقدم قوات النظام السوري والميليشيات الإيرانية نحو هذه المناطق؟ على الرغم من البرد القارس، والسؤال الأساسي الثاني هو لماذا لا يعودون؟ نحن تحدثنا في تقرير عن مصير اللاجئين والنازحين الذين يعودون إلى مناطق سيطرة النظام السوري من عمليات اعتقال وإخفاء قسري وتعذيب وتجنيد إجباري ضمن صفوف قوات النظام السوري.
النقطة الثانية: هي حجم الانتهاكات اللا محدود والكثيف التي قامت به روسيا وذلك باعتبارها دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن، مما يعطيها حصانة عالية ويفتح لها المجال الواسع لارتكاب جرائم حرب وقصف المراكز الطبية والمدارس ولا بد أن يكون هناك ردة فعل واضحة من قبل الدول التي تكترث للقانون الدولي لأن ما تقوم به روسيا هو تهديد للأمن والسلم وللقانون الدولي.

بالانتقال إلى قضية التعذيب في سوريا، أود أن أشير إلى ثلاث نقاط أساسية:

أولاً: إن عمليات الاعتقال لا تزال مستمرة، ونستطيع أن نقول إن كل معتقل يتعرض إلى نوع من أنواع التعذيب، بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإن هناك ما لا يقل عن 129973 شخصاً لا يزالون قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري لدى النظام السوري منذ اندلاع الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا في آذار/ 2011 حتى كانون الأول/ 2019. أما من مرَّ بتجربة الاعتقال فتُشير تقديراتنا إلى قرابة 1.2 مليون مواطن سوري على الأقل.

ونحن نقول مصطلح كلمة اعتقال تجاوزاً لأن للاعتقال محددات قانونية غير متَّبعة نهائياً من قبل النظام السوري، بل إن عمليات الاعتقال تتم فيما يُشبه عمليات خطف من قبل عصابات مافيا، حيث تبدأ مع قيام مجموعة من المسلحين التابعين للأجهزة الأمنية غالباً، يرتدون زياً عسكرياً أو مدنياً باقتحام منزل أو مداهمة مكان عمل أو مكان عام، أو عند نقطة تفتيش، ويقومون بعملية الاعتقال دون إبراز أمر أو قرار إلقاء القبض أو موافقة القضاء على عملية الاعتقال، كما لا يُصرّح هؤلاء إلى أي جهاز أمني يتبعون أو أية جهة يعملون معها، ولا يُفصحون عن هوياتهم أو أسمائهم، وغالباً ما يترامن ذلك مع استخدام العنف والضرب والإهانة وإشاعة الخوف في مكان الحادثة، وبالتالي يُحرم الضحية من حقوقه القانونية والإنسانية كافة، ويتعرَّض لأنماط متعددة من التعذيب، إضافة إلى خوفه المستمر من مصيره المجهول، حيث تُنكر السلطات الحاكمة معرفتها بالجهة التي اعتقلته أو مكان اعتقاله، كما لا تسمح للنسبة العظمى من الحالات (أزيد من 90 %) بالتواصل مع أهله أو مجرد إخبارهم باعتقاله، ولا يُسمح له بتوكيل محامٍ، ويتحول بالتالي قرابة 65 % من المعتقلين لدى النظام السوري إلى مختفين قسرياً.

ثانياً: التقينا عبر سنوات من عملنا مع مئات الناجين من الاعتقال، وكانت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بناءً على هذه اللقاءات قد أصدرت تقريراً في أيلول/ 2014 يتحدث عن أبرز أساليب التعذيب المتبعة لدى النظام السوري، ولكن مع مرور السنوات والتحدث مع مزيد من الناجين من الاعتقال أو التعذيب تمكنَّا من رصد كمٍّ أوسع من أساليب التعذيب، وهنا لا بدَّ من التأكيد على أن جميع الأطراف في النزاع السوري قد مارست التعذيب ضمن مراكز الاحتجاز التابعة لها، لكن النظام السوري تفوق عليها من ناحية الكم والنوع.

قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتصنيف أنماط التعذيب ضمن ثمانية محاور أساسية، ويتفرَّع عن كل نوع أساليب ثانوية عدة بما يُشكِّل في مجموعه 80 أسلوب، وقد توجد أساليب أخرى لكن لم نتمكَّن من التعرف عليها وتوثيقها، ونؤكِّد دائماً على أن المعتقل قد يتعرض إلى أساليب تعذيب متنوعة وعديدة خلال جلسة تعذيب واحدة، والأنماط الثمانية الأساسية هي:

- التعذيب الجسدي: 41 أسلوباً
- الإهمال الصحي وظروف الاحتجاز: 6 أساليب
- العنف الجنسي: 8 أساليب
- التعذيب النفسي وإهانة الكرامة الإنسانية: 11 أسلوباً
- أعمال السخرة.
- التعذيب في المشافي العسكرية: 11 أسلوباً
- الفصل.
- مراحل عملية الإعدام.

لم ينقضي أي شهر من جميع تلك السنوات دون أن نسجل عشرات الوفيات بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، الذي لا يزال مستمراً في ذلك حتى الآن، وقد وثقنا منذ آذار/ 2011 حتى 31/ كانون الثاني/ 2020 مقتل ما لا يقل عن 14183 شخصاً قضوا بسبب التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، ولا تزال الوفيات في أثناء الاحتجاز تحدث بسرّية شبه كاملة ولا يقوم النظام السوري بتسليم أية جثة، ولا نعلم حتى الآن عن مصير عشرات آلاف الجثث.

ثالثاً: مع أن سوريا قد صادقت على اتفاقية مناهضة التعذيب في عام 2004 فإنَّ ممارسات النظام السوري لجريمة التعذيب قد بلغت مستوى الجرائم ضدَّ الإنسانية فقد مورست بحق عشرات آلاف السوريين وبشكل منهجي، ووصلت حدَّ الإبادة. ويؤدي هذا الكمُّ الفظيع من عمليات الاعتقال والتعذيب إلى تفكُّك وتهشيم المجتمع، وتَظهر آثار ذلك بشكل أكثر وضوحاً على المرأة، سواء تعرضت للاعتقال والتعذيب بشكل مباشر، أو فقدت زوجها أو ابنها كضحايا للاعتقال والتعذيب، وأصبحت بدون زوج ولا مُعيل.

مراسيم العفو:

إن مراسيم العفو الصادرة عن النظام السوري هي مراسيم عفو وهمية، ولا تشمل من عارض النظام السوري وساهم في الحراك الشعبي، ومن بعد صدور مرسوم العفو الأخير في أيلول/ 2019 حتى الآن فقد سجلنا 442 حالة اعتقال تعسفي، و93 حالة وفاة بسبب التعذيب.

توصيات:

إلى المجتمع الدولي:

- العمل على ضرورة وصول المنظمات الدولية غير المشروط إلى كافة مراكز الاحتجاز في سوريا.
- إن من حق الشعب السوري على بقية دول العالم التي صادقت على اتفاقيات جنيف وعلى اتفاقية مناهضة التعذيب أن تساعده بأن تكفل له أن يحترم النظام السوري تنفيذ اتفاقيات جنيف.
- يجب أن تقوم الدول الأطراف في اتفاقية مناهضة التعذيب باتخاذ ما يلزم من إجراءات لإقامة ولايتها القضائية على مرتكبي جرائم التعذيب، وبذل كل الجهود المادية والأمنية في سبيل ذلك.
- اتخاذ إجراءات عقابية جديَّة بحق النظام السوري لردعه عن الاستمرار في قتل المواطنين السوريين تحت التعذيب، بما في ذلك إجراءات سياسية واقتصادية، وعسكرية بما يشمل مناطق حظر جوي.
- تقديم مزيد من الأموال والدعم والمنح الكافية للمنظمات المحلية التي تهتم برعاية وإعادة تأهيل ضحايا التعذيب وأُسرهم.
- تقديم الدَّعم للنشطاء الأفراد والمنظمات المحلية التي تقوم بتوثيق الانتهاكات دون فرض وصاية أو توجيهات سياسية.
- التكاتف من أجل تطبيق اتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني، عبر تأسيس محكمة جنائية خاصة لمحاسبة النظام السوري الذي ارتكب جرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب واتخاذ موقف إجماع عالمي واضح ومتكرر من عدم قبول استمراره في الهيمنة على الدولة السورية.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- بذل جهود أكبر في سبيل مكافحة وإدانة عمليات التعذيب المنهجي في مراكز احتجاز النظام السوري، وإصدار تقارير دورية وبيانات إدانة متكررة تتناول هذه القضية الحساسة.
- تكرار الطلب من مجلس الأمن بإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

إلى مجلس حقوق الإنسان :

- تخصيص جلسة خاصة لمناقشة جرائم التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري كونها وصلت حداً من البشاعة لم يعرفه العصر الحديث.

إلى النظام السوري:

التوقف عن انتهاك الدستور السوري والقانون الدولي على نحو فظيع ومهين للدستور والدولة السورية.

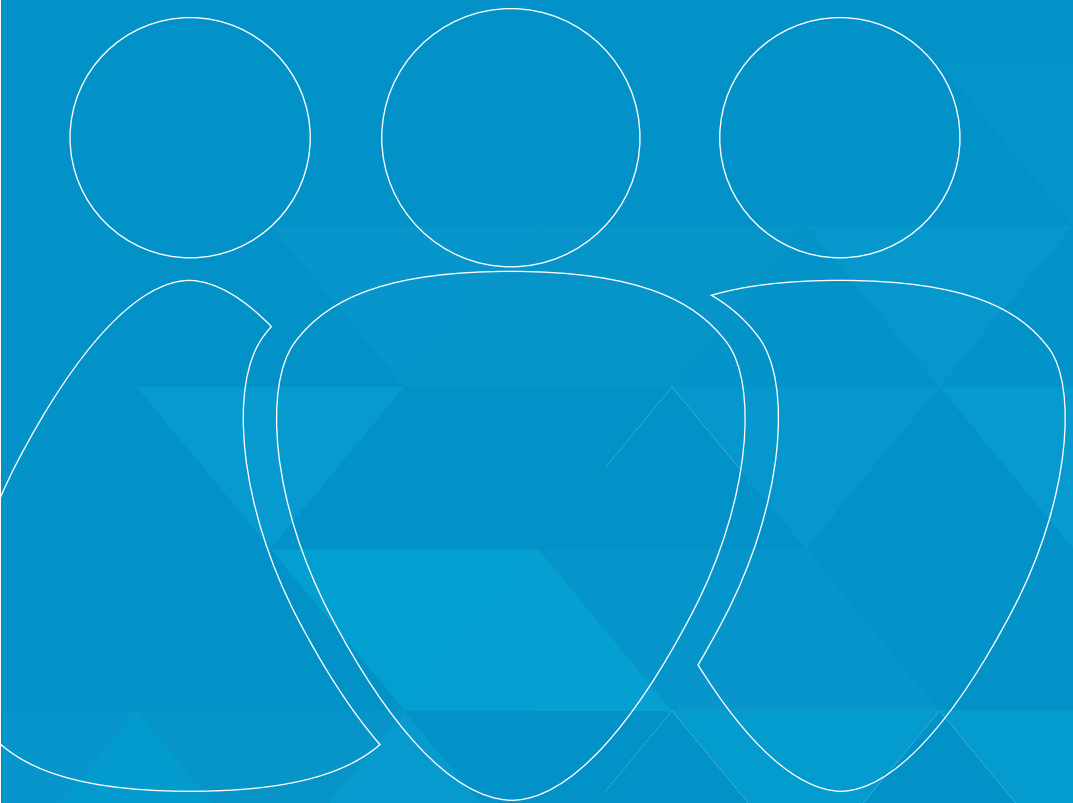

@snhr

Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org